

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/46/410
7 October 1991

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/RUSSIAN/SPANISH NOV 4, 1991

UN/DA/CONF/CONF

الدورة السادسة والأربعون
البند ٣٢ من جدول الأعمال

منطقة سلم وتعاون في جنوب الأطلسي

تقرير الأمين العام

المحتويات

الفقرات الصفحة

٢	٤-١ مقدمة	أولا -
٢	٧-٥ والتعاون في جنوب الأطلسي	ثانيا - الأنشطة الأخرى التي تؤثر على تنفيذ أهداف منطقة السلم
٤	 اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	ثالثا - الردود الواردة من الحكومات
٥	 الأرجنتين	
٨	 اكوادور	
٩	 البرازيل	

أولا - مقدمة

١ - اتخذت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين القرار ٣٦/٤٥ المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ والمعنون "منطقة سلم وتعاون في جنوب الأطلسي" ، الذي أحاطت فيه الجمعية علما بتقرير الأمين العام وطلبت ، في جملة أمور ، إلى جميع الدول أن تتعاون لتعزيز أهداف السلم والتعاون المحددة في إعلان منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي ، وأن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء لا يتفق مع تلك الأهداف ، أو مع ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، لا سيما الإجراءات التي قد توجد حالات توتر ونزاع محتمل في المنطقة أو تزيد من حدتها .

٢ - كما رحب القرار بعقد الاجتماع الثاني لدول منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي ، في أبوجا ، نيجيريا ، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، وبمعقد حلقة دراسية لمجموعة من الخبراء في برازافيل في الفترة من ١٢ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠ وحلقة دراسية في أوروغواي في نيسان/أبريل ١٩٩١ . وكرست هذه الحلقة الدراسية لاستعراض تطوير وتنفيذ النظام القانوني الذي أنشأته اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار . وأشار القرار أيضا إلى أنه قد طلب إلى الأمين العام أن يُبقي تنفيذ القرار ١١/٤١ قيد الاستعراض وأن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين ، يراعي ، في جملة أمور ، الآراء التي تعرب عنها الدول الأعضاء ، والقرار بأن يدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورة الجمعية العامة السادسة والأربعين البند المعنون "منطقة سلم وتعاون في جنوب الأطلسي" .

٣ - وعملاً بالقرار ٣٦/٤٥ ، وجه الأمين العام في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩١ ، مذكرة شفوية إلى حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، طلب فيها من الحكومات تقديم آرائها بشأن تنفيذ إعلان منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي .

٤ - وحتى كتابة هذا التقرير ، أرسلت أربع حكومات ردوداً إلى الأمين العام . وسوف تنشر الردود والإخطارات التي ترد بعد ذلك في إضافات لهذا التقرير .

ثانيا - الأنشطة الأخرى التي تؤثر على تنفيذ أهداف
منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي

٥ - وفقا لمقرر الاجتماع الأول لدول منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي ، وقرار الجمعية العامة ٣٦/٤٥ ، عقد الاجتماع الثاني لفريق الخبراء التابع للدول الأعضاء في منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي ، في مونتيفيديو ، في الفترة من ٢ إلى ٦ نيسان/أبريل ١٩٩١ . وأولى هذا الاجتماع أهمية خاصة لمختلف المشاكل المتعلقة بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في المنطقة والسياسات البحرية الوطنية لدول المنطقة ، ومجالات التعاون فيما بين دول منطقة السلم والتعاون ، وتوافق التشريعات الوطنية ، واستعراض السياسات البحرية الوطنية بهدف تنمية التعاون على مختلف الأصعدة ، وحماية وحفظ البيئة البحرية بما في ذلك الموارد الحية وغير الحية .

٦ - وأوصى اجتماع الخبراء ، في جملة أمور ، بأن تقوم الدول الأعضاء في منطقة السلم والتعاون التي لم تصدق على اتفاقية قانون البحار بالنظر في التصديق عليها ، وبإقامة نظام إقليمي للمعلومات بشأن شؤون قانون البحار والشؤون البحرية . كما أوصى بإقامة أنظمة إقليمية وشبه إقليمية لتبادل المعلومات العلمية البحرية بشأن الموارد الحية وغير الحية ، والتعاون في مجال التدريب ، والبحوث العلمية البحرية ونقل التكنولوجيا .

٧ - وفيما يتعلق بمسألة حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها ، اقترح الخبراء القيام باتصالات على الصعيدين الثنائي وشبه الإقليمي بغية تنفيذ أحكام التشريعات الوطنية المتعلقة بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها ، وإنشاء آلية لرمد البيئة البحرية ، وتنفيذ تدابير لتجنب حدوث أي تأثير بيئي سلبي على المجموعات الحيوانية البحرية المنتشرة . كما أوصى الاجتماع ، لغرض زيادة التعاون فيما بين دول منطقة السلم والتعاون ، بتطوير برنامج للبحار على الصعيد شبه الإقليمي .

ثالثا - الردود الواردة من الحكومات

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الاصل : بالروسية]

[٣ حزيران/يونيه ١٩٩١]

١ - يؤكد الاتحاد السوفياتي تأييده للمساعي الاقليمية للحد من سباق التسلح ونزع السلاح ، وإقامة هياكل أمنية جديدة لفترة ما بعد المواجهة ، ولتنظيم علاقات التعاون المثمر والمشاركة بين الدول في شتى مجالات التعامل الاقليمي . وتندرج تلك المساعي تلقائيا ضمن عملية البناء الشامل للنظام العالمي الجديد الآخذ في استجماع قواه ، واعتمادا على المؤسسات الديمقراطية الحضارية العامة ومبادئ القانون الدولي . إننا ننظر من هذه الزاوية إلى مبادرة بلدان جنوب الاطلسي لإقامة منطقة سلم وتعاون في المنطقة ، التي دعت إليها في الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

٢ - ومن شأن المساعي التي تبذلها دول المنطقة لتحريك هذه المبادرة في ظل التطورات العامة المواتية في العلاقات الدولية أن تساعد على نقلها إلى المستوى العملي . وقد كانت الدورة العادية الثانية عشرة للمؤتمر العام لمنظمة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ، المعقودة في ايار/مايو من العام الحالي في المكسيك خطوة أخرى في هذا الاتجاه . ونرحب من جانبنا بالتأييد الذي أعرب عنه أعضاء المحفل المذكور للأنشطة الجماعية الرامية إلى منع ظهور السلاح النووي في المنطقة ، ونؤيد كذلك اهتمامهم بإزالة الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية على النطاق العالمي . ويستحق التأييد النداء الذي دوى على ضوء الأحداث الأخيرة في منطقة الخليج الفارسي لتعزيز نظام معاهدة ثلاثيولكو وإقامة نظام اقليمي للأمن في صالح تأمين السلم والاستقرار في المنطقة والعالم ككل .

٣ - ومن رأينا أن المبادرة المشتركة للأرجنتين والبرازيل في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية يمكن أن تحمل في طياتها شحنة ايجابية نحو تطوير وتعزيز التعاون المتعدد الأطراف داخل المنطقة . ومن شأن تنفيذ الاعلان الذي وقعه رئيسا البلدين في نهاية العام المنصرم بشأن السيادة النووية المشتركة أن يساعد على منع انتشار السلاح النووي بجميع أشكاله ، وعلى اعطاء المنطقة مركزا لا نوويا حقيقيا .

٤ - ويؤمن الاتحاد السوفياتي بأن ازالة نظام الفصل العنصري وانشاء دولة غير عنصرية ديمقراطية مستقرة في جنوب افريقيا ، شرط لابد منه لتحقيق أهداف اقامة منطقة سلم وتعاون في جنوب المحيط الاطلسي . والاتحاد السوفياتي ، إذ يدعو للحل السياسي لمشكلة الفصل العنصري ، ينطلق من قاعدة مؤداها أنه ينبغي لجميع القوى المؤثرة في جنوب افريقيا أن تتخذ موقف الاستعداد والتصميم اللازم وتبذل كل ما في وسعها ، لوقف أعمال العنف في البلاد ، ولبدء مفاوضات واسعة النطاق بشأن الدستور المقبل ، ولضمان عدم ارتكاس عملية التحول ككل . اننا نرحب أيضا بعزم حكومة جنوب افريقيا على الانضمام الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ونظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

٥ - وقد أصبحت تسوية المشكلة الناميبية ودخول ناميبيا المستقلة المجتمع الدولي وأسرة دول حوض جنوب المحيط الاطلسي كعضو كامل العضوية ، عنصرا جوهريا في تخفيف التوتر وتعزيز الاستقرار في المنطقة .

٦ - وبعد ناميبيا ، ينبغي أن يعم السلم والازدهار أنغولا المجاورة . وينبغي أن يؤدي الاتفاق بين الحكومة الانغولية والقوى المعارضة بشأن وقف اطلاق النار والتسوية السلمية الى اقامة سلم حقيقي ومصالحة وطنية في هذا البلد الذي عانى كثيرا .

٧ - ويؤيد الاتحاد السوفياتي نداء الجمعية العامة للأمم المتحدة الى جميع الدول للتعاون على تحقيق أهداف اقامة منطقة سلم وتعاون في جنوب المحيط الاطلسي . ونحن مستعدون من جانبنا للعمل بجميع الوسائل على تعزيز مساعي دول المنطقة في هذا الاتجاه .

الارجنتين

[الاصل : بالاسبانية]

[٣٠ أيار/مايو ١٩٩١]

١ - تود حكومة جمهورية الارجنتين ، أولا وقبل كل شيء ، أن تؤكد من جديد التزامها الثابت بإعلان منطقة السلم والتعاون في جنوب الاطلسي (قرار الجمعية العامة (١١/٤) ، اقتناعا منها بأن على بلدان المنطقة مسؤولية أساسية في بلوغ أهدافه . ودون المساس

بهذا ، ترى حكومة الأرجنتين أن بلدان جميع المناطق الأخرى ، وبوجه خاص البلدان ذات الأهمية العسكرية ، تقع عليها مسؤولية خاصة للتعاون من أجل تحقيق هذه الأهداف .

٢ - وترى حكومة جمهورية الأرجنتين أن للمطلب الوارد في الفقرة ٢ من القرار ٣٦/٤٥ أهمية خاصة بالمقارنة ببقية المطالب الواردة فيه . إذ تطلب الجمعية العامة في هذه الفقرة "من جميع الدول أن تتعاون لتعزيز أهداف السلم والتعاون المحددة في إعلان منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي ، وأن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء لا يتفق مع تلك الأهداف أو مع ميثاق الأمم المتحدة أو قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة لا سيما الإجراءات التي قد توجد حالات توتر ونزاع محتمل في المنطقة أو تزيد من حدتها" .

٣ - وفي سياق هذه الفقرة الثانية من المنطوق من المهم التأكيد على أنه ما زال هناك في جنوب الأطلسي أوضاع استعمارية في جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية تؤثر على السلامة الإقليمية لجمهورية الأرجنتين . وعملية تطبيع العلاقات بين بلادي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، التي أبلغنا الأمين العام والجمعية العامة للأمم المتحدة بشأنها في الوقت المناسب ، لم تمل بعد إلى حد تسوية النزاع على السيادة فيما يتعلق بهذا الاحتلال الاستعماري .

٤ - ونتيجة لذلك وفي الوقت الذي لم يجر التوصل فيه إلى التسوية السلمية التي طالب بها المجتمع الدولي أكثر من مرة عن طريق قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، من الضروري أن يمتنع الطرفان في هذا النزاع عن اتخاذ أية تدابير انفرادية في جميع الميادين ، وبصفة خاصة في مجال الموارد الطبيعية ، قد يؤدي اتخاذها إلى تعويض بلوغ أهداف "منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي" فضلا عن التأثير على مستقبل التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة للنزاع على السيادة .

٥ - فهنا تتضح الأهمية الخاصة والمستمرة لرأي الدول الساحلية لجنوب الأطلسي الذي جاء في إعلان لها صدر في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٠ في أبوجا ، نيجيريا ، والذي جاء به أن هذه الدول :

"تعرب عن أملها في أن تؤدي هذه العملية الجديدة المتعلقة بالحوار والتعاون ، بأسرع وقت ممكن ، إلى استئناف المفاوضات بغية إيجاد حل عادل ودائم للنزاع القائم بين كلتا الدولتين بشأن السيادة .

تحت على التنفيذ الكامل لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة
المتعلقة بمسألة جزر مالغيناس . والتي توصي كلتا الدولتين بإيجاد وسائل
مناسبة لحل جميع الجوانب المتعلقة بمستقبل الجزر حلا سلميا ونهائيا ، وفقا
لميثاق الأمم المتحدة" .

٦ - وفي تطور آخر ، يسرني أن أبلغ السيد الأمين العام بحدوث تطورات جديدة في
المنطقة في مجال التعاون بين الدول الاعضاء من أمريكا اللاتينية .

٧ - فبموجب القرار السياسي الذي اتخذه رؤساء جمهوريات الأرجنتين ، وأوروغواي ،
وباراغواي ، والبرازيل ، جرى التوقيع في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩١ على معاهدة امنسيون
التي تقرر بها انشاء سوق مشتركة اعتبارا من ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٤ تؤدي الى
تكامل اقتصادات البلدان الاربعة وإيجاد بيئة مناسبة لتحسين قدرة هذه البلدان
وعوامل الانتاج الاقتصادية فيها ، على المنافسة .

٨ - وقد أتاح مناخ الثقة والتعاون المتبادل والعميق الذي تحقق بين جمهوريات
الأرجنتين وجمهورية البرازيل الاتحادية في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية لكلا
البلدين امكانية اتخاذ خطوة اضافية في عملية التكامل . ففي ٢٨ تشرين الثاني/
نوفمبر ١٩٩٠ وفي منطقة فوس دي إيفواسو في البرازيل ، وقع الرئيسان كارل منعم
وفرناندو كوليور إعلانا بشأن السياسة النووية المشتركة للأرجنتين والبرازيل .

٩ - وبموجب هذا الاعلان أنشئ نظام مشترك للرمد والرقابة على المواد النووية في
البلدين وأخذت في الاعتبار المفاوضات التي تجرى في الوقت الحالي من أجل التوصل الى
اتفاق بشأن الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولا سيما بالنسبة للبلدين ،
وأخيرا - اتخاذ الاجراءات اللازمة لتيسير النفاذ الكامل لمعاهدة ثلاثيلوكو فيما
يتعلق بالبلدين ، بما في ذلك المساعي الرامية الى تحديث نصها وتنقيحه .

١٠ - وينبغي أيضا أن يؤخذ في الاعتبار أن الدورة الثانية عشرة للمؤتمر العام
لمنظمة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية وافقت على قرار بشأن التعاون بين
المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة السلم والتعاون في
جنوب الأطلسي ، طلب فيه من الدول الأطراف والموقعين على معاهدة ثلاثيلوكو ، وكذلك
الدول الاعضاء في بروتوكولاتها الاضافية ، تقديم وجهات نظرها بشأن تصميم آليات
للتعاون بين هاتين المنطقتين . وعلى ضوء الردود التي سيتلقاها الأمين العام لمنظمة

حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية سيقوم بإعداد تقرير لتقديمه إلى المؤتمر العام القادم للمنظمة .

١١ - ورغم تطلعات جميع بلدان المنطقة إلى توسيع نطاق اتفاقاتها في المجال السياسي لتشمل مجالات التنمية ، فإن حكومتي ترى أن تبادل وجهات النظر فيما بين الدول الأعضاء من أمريكا اللاتينية وأفريقيا في المنطقة لم يؤت ثماره بعد في جميع المجالات الممكنة . ولهذا ، سيدي الأمين العام ، تبدي حكومة الأرجنتين اهتماما خاصا بالحصول على عونكم في توسيع نطاق التعاون الأفقي بين جميع بلدان المنطقة بالتعاون ومساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، حسبما أشير إلى ذلك في إعلان أبوجا لعام ١٩٩٠ .

أكوادور

[الأصل : بالاسبانية]

[٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩١]

١ - يسرني ، في هذا الصدد ، أن أؤكد لكم أن حكومة إكوادور تؤيد تأييدا تاما جميع المبادئ التي يستند إليها القرار ٣٦/٤٥ من أجل تعزيز إقامة منطقة سلم وتعاون حقيقية في جنوب الأطلسي ، والقرار لا يقتصر على استبعاد وزع منشآت الأسلحة النووية ، بل أيضا يحظر نقل المواد الخطرة إلى المنطقة ويحول دون استخدام المنطقة لإلقاء النفايات المشعة . ويدعم كل ما سبق ذكره الجهود التي تبذلها أمريكا اللاتينية وأفريقيا لنزع الأسلحة النووية من القارتين ويعني إيجاد ضمانة إضافية لأمن البلدان المجاورة غير الواقعة على ساحل المحيط الأطلسي .

٢ - وحكومة إكوادور تؤيد كذلك المقترح المتعلق بحماية البيئة والحفاظ على الموارد البحرية والشاطئية الحية لجميع المناطق الطبيعية في العالم ، ولا سيما المناطق ذات الطابع الاستراتيجي الهام للعالم ، مثل منطقة جنوب الأطلسي .

٣ - وتعتقد إكوادور أن أنسب السبل لإنجاز المقترحات المشار إليها هي فعلا التعاون الدولي . ومن أجل هذا لا ينبغي الإشادة فحسب بالقرار الذي اتخذته الدول الساحلية لجنوب الأطلسي بتعزيز هذا التعاون بل أيضا باستعدادها ، الذي يتفح بجلاء ، للقيام بدور في أي برنامج يتوخى مشاركة البلدان المجاورة غير الساحلية .

٤ - وفي الختام ، ترى حكومة اكوادور أن على المجتمع الدولي أن يدعم دون تحفظ تطلعات دول جنوب الأطلسي الموجهة نحو الشروع في إقامة آليات نشطة لتعزيز حقوق الإنسان والمساواة العنصرية والعدالة والحريات الأساسية ، وجميع هذه العناصر ينبغي اعتبارها عناصر لا غنى عنها لإحلال السلم وتحقيق التنمية المتكاملة للشعوب وتدعيم التضامن الإقليمي والاقليمي .

البرازيل

[الأصل : بالانكليزية]

[٣ حزيران/يونيه ١٩٩١]

١ - بظهور مبدأ التعددية مؤخرا من جديد ، وبعبث مبدأ تسوية المنازعات القائمة بين دول منطقة السلم والتعاون في المحيط الأطلسي عن طريق التفاوض ، تعزز الأمل من جديد في أن يكون جنوب الأطلسي بشكل نهائي أقل محيطات العالم تسلحا ، تحقيقا للدور الذي يؤديه كم منطقة سائرة على درب التعاون والتبادل السلمي فيما بين الشعوب . فاستقلال ناميبيا وإلغاء نظام الفصل العنصري تدريجيا في جنوب افريقيا ، والتقدم المحرز في محادثات السلم بين حكومة جمهورية أنغولا الشعبية والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا الذي أدى ، بفضل مناخ الانفراج السائد ، الى توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار في ٣١ أيار/مايو ١٩٩١ ، كل ذلك أسهم في توطيد منطقة السلم .

٢ - وادراكا لأهمية الدور الذي تطلع به الأمم المتحدة في تطبيع الحالة في الجنوب الأفريقي ، اشتركت البرازيل في بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا منذ انشائها ، إذ أسندت قيادة البعثة الى ضابط برازيلي . وبتوقيع اتفاقات السلم لأنغولا في لشبونة ، والدعوة الى اجراء انتخابات ، فإن أنغولا تهيئ نفسها للعودة الى الحياة المؤسسية الطبيعية . وسيتم استقلال ناميبيا وإنهاء الفصل العنصري في جنوب افريقيا للجزء الجنوبي من القارة بأن يندمج تماما في منطقة السلم والتعاون .

٣ - وعلى الجانب الآخر من الأطلسي - جانب أمريكا اللاتينية ، توجد فرص مواتية لاستمرار تحسين التفاهم بين الأرجنتين والمملكة المتحدة ، حسبما ظهر في مناخ الحوار والتفاهم المتبادل الذي ساد الاجتماع الرابع الذي عقده الفريق العامل لشؤون جنوب الأطلسي في مونتيفيديو في ٢١ و ٢٢ آذار/مارس ١٩٩١ .

٤ - ولقد تجسدت تطلعات المنطقة منذ زمن طويل الى السلم والتعايش ، في معاهدة إنشاء سوق مشتركة في المخروط الجنوبي لقارة أمريكا الجنوبية ، التي وقّعها رؤساء جمهورية الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل في اسنسيون في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩١ . وهذه المعاهدة ، التي تحدد قواعد إنشاء سوق مشتركة فيما بين البلدان الاربعة المعنية بحلول ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٤ تشكل علامة بارزة في التغلب على الحواجز الحمائية وغيرها من أنواع الحواجز الوطنية . وستغطي السوق منطقة مساحتها ١١ ٨٠٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع يعيش فيها ١٨٠ مليون نسمة . وباب الانضمام الى المعاهدة مفتوح عن طريق التفاوض لأي دولة من الدول الاعضاء في رابطة التكامل لبلدان أمريكا اللاتينية بعد خمس سنوات من نفاذها ، ويمكن أن تطلب أي دولة غير مشتركة في رابطات خارج المنطقة ، أو في اتفاقات تكامل شبه إقليمية أخرى الانضمام الى المعاهدة قبل هذه المهلة . وكما ذكر الرئيس فرناندو كولور فإنه ليس من المقصود أن تشكل السوق المشتركة منطقة اقتصادية خالصة ولكن بالأحرى حيزا اقتصاديا يمكن الوصول اليه بحرية تامة ويكمل تماما التعاون والتبادل فيما بين جميع دول ومجموعات دول أمريكا اللاتينية .

٥ - وقد وجدت الصداقة والتعاون المتبادلان بين الأرجنتين والبرازيل تعبيراً عنها في الإعلان المتعلق بالسياسة النووية المشتركة الذي وقّع عليه رئيس جمهورية كل من البلدين في قوس دي ايغواسو في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ . وينشأ بموجب الإعلان نظام مشترك للمحاسبة والمراقبة لضمان الرقابة المتبادلة على الأنشطة النووية لكل من البلدين . والتزم رئيسا الدولتين التزاما مشتركا بإجراء مفاوضات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن وضع اتفاق يتعلق بالضمانات ، فضلا عن استكمال معاهدة ثلاثيلولكو ، بهدف إتاحة النفاذ الكامل للمعاهدة . وليست هناك حاجة للتأكيد على أهمية هذا الحدث لمتابعة الاهداف التي تقوم عليها منطقة السلم والتعاون .

٦ - واعتمد بنفس الروح قرار في الدورة العادية الثانية عشرة للمؤتمر العام لمنظمة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، المعقود في مكسيكو سيتي في الفترة من ٩ الى ١٠ أيار/مايو ١٩٩١ ، وجهت بمقتضاه الدعوة الى الدول الاطراف الموقعة على البروتوكولين الاول والثاني لمعاهدة ثلاثيلولكو لتقديم مقترحات بشأن وضع صيغ لإنشاء آليات تعاونية بين منطقة السلم والتعاون ومنطقة أمريكا اللاتينية الخالية من الأسلحة النووية .

٧ - كما أحرز التعاون والتنسيق فيما بين دول منطقة السلم والتعاون تقدما في ميدان قانون البحار وحماية البيئة البحرية ، ويشهد على ذلك الاجتماع الثاني لخبراء

دول منطقة السلم والتعاون في جنوب الاطلسي المعنيين بقانون البحار ، الذي عقد في مونتيفيديو في الفترة من ٣ الى ٦ نيسان/ابريل ١٩٩١ . وحضر الاجتماع سبعة عشر خبيرا ، وأسفر عن تقديم توصيات بشأن مسائل محددة متصلة بقانون البحار لا سيما فيما يتعلق بالقوانين والسياسات البحرية ، والتخطيط ، وحماية وحفظ البيئة البحرية ، وإدارة الموارد البشرية وتدريبها .

٨ - ويشهد الآن تزايد التأييد الإجماعي تقريبا الذي تعرب عنه الدول الاعضاء في الأمم المتحدة للقرارات المتتالية المتعلقة بمنطقة السلم والتعاون التي اتخذت منذ القرار ١١/٤١ المؤرخ ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ على أن إنشاء منطقة سلم وتعاون يلبي التطلعات العالمية الى القضاء على المخاطر التي تهدد السلم ، ويكفل تهيئة مناخ الهدوء والتفاهم اللازم لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي .
